



الأمانة العامة

كلمة سعادة السفيرة/ د. هيفاء أبو غزالة
الأمين العام المساعد

رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

في الجلسة الافتتاحية
لورشة العمل
عنوان

"رؤية استراتيجية للطفولة والتنمية في عالم متغير"

يومي 15-16 ابريل 2025



الأمانة العامة

صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود.
رئيس المجلس العربي للطفولة والتنمية، رئيس البرنامج الخليج العربي للتنمية (آجفند)
الدكتور ناصر القحطاني
المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية. (آجفند)
الدكتور حسن البيلاوي
أمين عام المجلس العربي للطفولة والتنمية.
السيدات والساسة الحضور من أكاديميين وخبراء وممثلين عن المنظمات
ومؤسسات المجتمع المدني.

يسعدني ان اشارككم افتتاح ورشة العمل التي خصصها المجلس العربي للطفولة والتنمية بعنوان "رؤية استراتيجية للطفولة والتنمية في عالم متغير"، لما تشكله من فرصة حقيقة لتعزيز التعاون وتبادل الرؤى حول كيفية صياغة استراتيجية عربية شاملة للطفولة، تأخذ في الاعتبار التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والمناخية، و تستجيب للمتغيرات العالمية المتسارعة، في عالم يتغير بسرعة فهذه هي سمة الأبرز أنها (السرعة والتغيير) في مختلف المجالات، واصبح فيه الإعلام مفتوحا على كل الاحتمالات وعلى العديد من الخيارات، بفضل التقدم العلمي والتقني في عالم الإنترنط



والتطبيقات الالكترونية، الامر الذي ساهم في بلورة نماذج ثقافية متعددة واكبت تطورات العصر واستجابت لتحدياته، فهل نتمكن في منطقتنا العربية من وضع رؤية مستدامة تعبر عن خصوصية وأصالة منطقتنا العربية، وتوسيع التجارب العالمية الراهنة؟ إنها عملية تتطلب معرفة علمية وإرادة باتخاذ القرارات من أجل تغيير المفاهيم والأدوات والمناهج.

الحضور الكريم:

لقد شهدت العقود الأخيرة تحولات متسارعة أثرت بشكل مباشر على الطفولة في منطقتنا العربية، سواء بسبب الأزمات الممتدة، أو التحديات الاقتصادية، أو التحولات المناخية أو التكنولوجية، مما جعل من الضروري أن نعيد النظر في السياسات والتوجهات، وأن نطور أدوات العمل بشكل يواكب حجم هذه التحديات ويستثمر في الفرص المتاحة، ودعونا ان تغتنم الفرصة لننطلق من رؤية تحليلية عميقة تستند إلى تقارير مرجعية تم إعدادها خلال العام 2024، مثل التقرير العالمي لرصد التكنولوجيا في التعليم لعام 2024، وتقرير اليونيسف حول أوضاع الطفولة في العالم العربي 2024، والتقارير الخاصة بالتنمية المستدامة، والتكنولوجيا، وهي تقارير ثرية بالمؤشرات والتحليلات التي تشكل أرضية معرفية قوية لصياغة توجهات مستقبلية واقعية وطموحة،،،،



ومن قرأتنا لهذه التقارير العالمية والإقليمية، وما صدر عن مخرجات أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة المعتمدة من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته (42) لعام 2023، نجد ان الكثير من الدول العربية ما زال تشتراك في جملة من التحديات التي تحول دون الارتقاء بقضايا الطفولة، وتحقيق المصلحة الفضلى للأطفال ومن بعض هذه التحديات:

- هشاشة نظم سياسات الحماية الاجتماعية للأطفال، وعدم الاستثمار بالقدر الكافي في النظم والآليات الوظيفية التي تكفل تنفيذ تدابير الحماية التي تتولاها الجهات المتخصصة والإجراءات المناسبة للتعقب، والتدخل، والرصد.
- عدم تطوير سياسات وطنية للطفولة مرتكزة على نهج شمولي يربط بين قطاعات متعددة: (التربية والصحة والرعاية والحماية والتغذية والتشريع والثقافة) وفق مقاربة حقيقة.
- ضعف عملية التنشئة الاجتماعية وهي الأساس لتشكيل مستقبل الأطفال، في ظل واقع فرض جملة من التحديات منها (تحديات الأمن الصحي، تحديات التربية والتنشئة، تحديات خدمات رعاية وتعليم الطفولة المبكرة والجودة المنصفة والشاملة للجميع، وتحديات النزاعات المسلحة، وتحديات منظومة المتابعة وأ آلية التقييم والمراقبة)



الأمانة العامة

- عدم وجود حماية فعالة للطفل في البيئة الرقمية بما يتفق مع اتفاقية حقوق الطفل والتعليق العام رقم 25 للجنة الدولية لحقوق الطفل.
- الحاجة لتعزيز الانفاق الاجتماعي وجعل تخصيص الاطفال بالموارد المالية الضرورية اولوية في مختلف السياسات القطاعية، واعتماد ميزانية صديقة للطفل تفسر بشكل واضح التزام الدولة تجاه الأطفال.

هذه التحديات وغيرها من المحاور المدرجة على جدول اعمال الورشة ستكون محور نقاشات الورشة، نأمل أن تثمر في صياغة توصيات عملية قابلة للتطبيق، تعزز من ريادة المجلس العربي للطفولة والتنمية، وتدعيم توجهاته المستقبلية نحو تمكين الطفل العربي في بيئة آمنة، تعليمية، ومشاركة، والتي تأتي في إطار سعي المجلس نحو تطوير خطته الاستراتيجية القادمة للفترة 2026-2028، استناداً إلى معطيات الواقع واستشرافاً لمتغيرات المستقبل.



الأمانة العامة

السيدات والساسة:

وبالنظر إلى وضع الأطفال في منطقتنا العربية نجد وضعاً غير مسبوق للطفل الفلسطيني يكشف عن حرمته من حقوق وحريات أساسية خلافاً لما هو منصوص عليه بشكل صريح في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، جراء العدوان الوحشي من قبل الاحتلال الإسرائيلي، الامر الذي يستوجب العمل على تطوير آليات محاسبة ومساءلة قانونية لسلطات الاحتلال على الانتهاكات التي تمارسها بحق أطفال فلسطين، مع توفير الحماية الدولية لهم لا سيما وأن الأطفال يمثلون 50% من تعداد المجتمع الفلسطيني.

ختاماً

لا يسعني إلا أنأشيد بالدور الرائد الذي يقوم به المجلس العربي للطفولة والتنمية بتنسيق الجهود، وتوفير منصة فكرية وعلمية لمناقشة أبرز القضايا التي تمس حاضر الطفل العربي ومستقبله، كما أجدد شكري لكم على الدعوة الكريمة، واتطلع إلى نتائج بناءة تثمر عن توصيات عملية تسهم في دعم مسيرة الطفولة والتنمية في عالمنا العربي.